Voice of Bahrain
PO Box 65799، London NW2 9PL
Email: info@vob.org،
Web Site: www.vob.org
العدد 421، فبراير 2018م، جمادى الاولى 1439هـ

سبعة اعوام والثورة ماضية لتهزم الطغيان

سبعة اعوام هي عمر ثورة البحرين المظفرة باذن الله، وعندما يحتفي الثوار بذكرى انطلاقتها في 14 فبراير، فسيظهرون حماسا أعمق للحفاظ عليها كتعبير شعبي واسع عن رفض الاستبداد القبلي والاحتلال الاجنبي، ويكرر مطالبه وفي مقدمتها حق تقرير المصير وكتابة دستور عصري بايدي ابنائه وانتخاب نظام الحكم الذي يريده. سيؤكد الثوار رفضهم للحكم الخليفي الذي جثم على صدور اجيال من ابناء الوطن، وحان الوقت لسقوطه. فالشعوب ليست مخلوقة لتكون مستعبدة من الطغاة والديكتاتوريين، او مطية لتلبية اطماعهم في الهيمنة السياسية والاستحواذ على الثروة واستعباد البلاد والعباد. ثورة هذا الشعب لم تستمر طوال سنوات عجاف الا بالتضحيات الكبيرة التي فاقت التصور. فقد قدم من ابنائه قرابة المائتي شهيد مزقتهم الايدي الخليفية بوحشية وإجرام غير مسبوقين. أما رموزه الكبار الذين اعتقلوا بعد شهر واحد من اندلاع الثورة فقد واجهوا اصناف التعذيب وما يزالون يتعرضون للتنكيل والاضطهاد وراء القضبان بدون انقطاع. وبالاضافة لذلك ارتكب الخليفيون خلال السنوات الاخيرة فظاعات لم يمر بذهن احد يوما انهم سيقومون بها. فقد شعروا بهزيمة نفسية واخلاقية وسياسية عندما خرجت الجماهير على مدى شهر كامل هاتفة: الشعب يريد اسقاط النظام، ورفضت اية محاولة لاطالة عمر النظام الخليفي. فكان رد فعل الطاغية وحشيا واتخذ اشكالا عديدة. اولا: استدعى قوات الاحتلال السعودية لتعبر الحدود في انتهاك صارخ حتى لمبادىء مجلس التعاون التي تنص على ان تدخل اية دولة لا يسمح به الا حين تتعرض دولة اخرى لتهديد خارجي. قوات الاحتلال السعودية جثمت على صدور الشعب طوال هذه السنوات، مدعومة بقوات اماراتية، بينما رفضت الدول الاخرى الاعضاء بمجلس التعاون المشاركة في العدوان. ثانيا: عبر الديكتاتور عن حقده ضد الشعب وتاريخه وتراثه وثقافته وانتمائه الديني والمذهبي بهدم 40 مسجدا، وهي جريمة لم يسبقه احد اليها من اسلافه. وما يزال اغلب هذه المساجد مهدمة، بينما سعى المواطنون لتحدي ذلك الهدم باقامة الصلاة على اراضي بعضها بين الحين والآخر. الثالث: انه في 17 مارس 2011 شن عدوانا وحشيا على دوار اللؤلؤة وقتل عددا من المواطنين المرابطين فيه، وجرح العشرات واحراق الخيام، في مجزرة اعادت لذاكرة الثوار جريمة يزيد بن معاوية في كربلاء. الرابع: امر بشن حملة اعتقالات واسعة طالت الآلاف من المواطنين الذين تعرضوا لابشع اشكال التنكيل والتعذيب، واستشهد العديد منهم مثل عبد الكريم فخراوي وحسن جاسم مكي وعلي صقر. وقامت فرق الموت التابعة له بخطف العشرات من المواطنين وتقطيع اوصال بعضهم بالسيوف، ومنهم السيد حميد السيد محفوظ (من منطقة سار) وعبد الرسول الحجيري). الخامس، فجر الطاغية في خصومته فاعتقل النساء وسمح لسفاحيه بانتهاك اعراضهن بدون رحمة. السادس: شن حملة واسعة على الجمعيات السياسية واعتقل قياداتها مثل الاستاذ ابراهيم شريف والشيخ علي سلمان وفاضل عباس والبارزين من اعضائها مثل الوفاق والعمل الاسلامي ووعد والتجمع الوحدوي. السادس: استهدف المؤسسات الاسلامية بشكل مباشر وأمر بحل المجلس العلماء وجمعية التوعية الاسلامية وجمعية الرسالة الاسلامية.

لقد مرت سبعة اعوام على انطلاق الثورة المظفرة باذن الله، وما تزال غضة طرية، فلا يكاد يمر يوم بدون خروج العديد من المسيرات والاحتجاجات، ووقوع اصابات بين المتظاهرين بسبب استخدام اجهزة الامن والمرتزقة اسلحة القمع كالغازات الكيماوية ومسيلات الدموع وسلاح الشوزن. وقد استشهد العشرات من المواطنين اختناقا بهذه الغازات التي بلغت قوتها عشرة اضعاف المعدل المسموح به دوليا لفض الاحتجاجات. ولم تتوقف الاعتداءات على المساجد والمناطق السكنية، كما تعرض علماء الدين لقمع

التتمة صفحة (8)

* نُقل القيادي الرمز المعتقل الأستاذ حسن مشيمع إلى المستشفى العسكري في البحرين بعد أن تدهور وضعه الصحي نتيجة ارتفاع نسبة السكر في الدم إلى مستوى ٢٨ مليمول /لتر. وأكد الطبيب المعالج ضرورة أن يتناول الأستاذ ثلاث حقن من الإنسولين يوميا لمدة ٣ أيام على أقل تقدير لخفض نسبة السكر.وكشفت العائلة بأن المعلومات حول الوضع الصحي للأستاذ تحصّلت عليها "بصعوبة بالغة"، وقالت إن "المكالمة كانت مراقبة ويتم فيها تقطيع الخط بشكل متعمد". ونقلت عن الأستاذ بأنه يُمنع عليه في الاتصال مع العائلة التطرق إلى وضعه الصحي، وقد تم قطع الاتصال بعد ذلك.

* أحيا المواطنون الذكرى الاولى لشهداء الاعدام الثلاثة (سامي مشيمع، عباس السميع، وعلي السنكيس) في منتصف الشهر الماضي بفعاليات عديدة. فقد خرجت مسيرات في مناطق عديدة قمعها الخليفيون بوحشية مفرطة. ونظمت مجالس عزاء كان أكبرها بمأتم السنابس حضره جمع واسع من المواطنين وعوائل الشهداء. واستدعت العصابة الخليفية عددا من مسؤولي المأتم للتحقيق لمجرد اقامة مجلس عزاء. ورفعت صور الشهداء في اغلب مناطق البحرين. وشهدت مناطق البلاد تظاهرات واحتجاجات غاضبة في هذه الذكرى، حيث نفذت مجموعات ثورية في عدد من البلدات، ومنها المعامير، العكر ونويدرات، والمرخ ولادراز سلسلة من العمليات الميدانية تحت شعار "دماؤكم نهج وثبات"، حيث رُفعت أعمدة النار في الإطارات وسط الشوارع العامة تعبيرا عن الاستنكار لجريمة الإعدام والتمسك بخيار الثورة والقصاص من القتلة.

* اعتقلت السلطات الخليفية يوم الأربعاء ١٠ يناير ٢٠١٨ الشيخ حمزة الديري من داخل المحكمة بعد تأييد الحكم بسجنه سنة. جاء ذلك بعد ان اكدت محكمة الإستئناف الخليفية حكما صادرا ضد الشيخ الديري في قضية تتعلق بالاعتصام الذي كان يُقام بجوار منزل آية الله الشيخ عيسى قاسم ببلدة الدراز وقامت القوات الخليفية بفضه خلال تنفيذ عملية دموية في ٢٣ مايو ٢٠١٧ أسفرت عن استشهاد ٥ مواطنين واعتقال المئات.

* وفي مطلع الشهر الماضي اعتقل الشيخ محمود العالي بعد ان أيدت محكمة خليفية يوم الثلاثاء 2 يناير حكما صادرا بسجنه ٦ أشهر على خلفية تضامنه مع آية الله الشيخ عيسى قاسم، واعتبروه "حكما سياسيا". وقال العلماء في بيان الأربعاء ٣ يناير ٢٠١٨ أن استهداف الشيخ العالي، نائب رئيس المجلس العلمائي، يأتي "في سياق استهداف وجوه الطائفة الشيعية"، واصفين النظام بـ"القبيح الذي لم يعد يتستر حتى وراء أقنعة الخداع والدجل". وما يزال سماحة الشيخ عيسى قاسم محاصرا في منزله منذ عام ونصف.

عيد الشهداء بجامعة اكستر

في ذكرى عيد الشهداء اقيم بجامعة اكستر معرض حول طريقة احياء ذكريات شهداء البحرين تحت اسم "استذكار الموت في مقابر شيعة البحرين". المعرض نظمه مركز التنقيب الاسلامي بالجامعة واحتوى على مشاهد من زيارات عائلات الشهداء قبور ابنائهم الذين قتلهم الخليفيون. حظي المعرض باعجاب الزوار الذين ربطوا ذلك بالاضطهاد الذي تتعرض له الاغلبية الساحقة من شعب البحرين.

منظمة القلم الدولية تحتفي بعيد ميلاد السنكيس

نظمت منظمة "القلم الدولية" المعنية بالدفاع عن الكتاب المسجونين لدى الطغاة، حملة لارسال اقلام واوراق للدكتور عبد الجليل السنكيس، في عيد ميلاده الـ 56. وطلبت المنظمة من اعضائها ارسال بطاقات تهنئة بمناسبة ذكرى عيد ميلاده. وعرضت نبذة عن حياته ونضاله، وحثت اعضاءها على الاهتمام بالمناسبة تكريما لاصحاب الاقلام والضمائر الحية

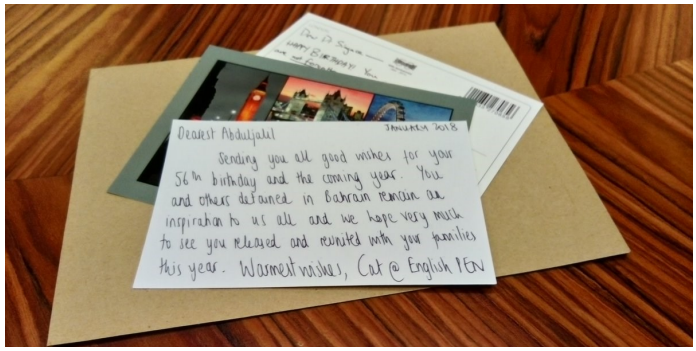

استنكار سجن الخواجة والمطالبة بالافراج عنه

في يوم الاثنين 8 يناير شارك عدد من المنظمات الحقوقية الدولية والنشطاء في وقفة تضامنية مع الناشط الحقوقي المعروف، الاستاذ عبد الهادي الخواجة، وذلك امام وكر الفساد الخليفي (السفارة) في لندن. وكانت منظمات مثل فرونت لاين وحملة وقف بيع الاسلحة وبيرد قد شاركت في ذلك الاعتصام الذي عبر عن دعم حقوقي دولي لنضال شعب البحرين وضحايا القمع الخليفي.

المعارضون في ألمانيا يحتجون ضد احكام الاعدام

عبرت المعارضة البحرانية في ألمانيا عن فخرها بالشهداء الثلاثة (عباس السميع وعلي السنقيس وسامي مشيمع) الذين أعدمتهم السلطة العام الماضي. وقالت في بيان صدر عنها بهذه المناسبة "ان جريمة الحكم الذي أصدره القاضي والرصاصات التي انطلقت فاخترقت صدورهم المليئة بالإيمان والمحبة للوطن كانت بأمر حاكم البحرين الذي يريد استرضاء داعميه حكام الامارات". وأكدت المعارضة البحرانية على أن التهم التي وجهت للشهداء أو تلك التي توجه للمحكومين بالإعدام، تهم كيدية، غرضها الانتقام من الشعب البحراني المطالب بحقوقه.

ولفت البيان أن خطوة السلطة في هذا الاتجاه تكشف عن إفلاس وهزيمة سياسية، وطالبت المعارضة في بيانها برفع الصوت ورصد الإمكانيات " لإيقاف هذه الجريمة البشعة في حق شعب مسالم يرزح تحت حكم لا يلتزم باي قانون ولا بأدنى درجات الإنسانية". حسب وصف البيان.

وذكّر البيان أن 2017 كان عاماً دموياً في تاريخ البحرين وقال البيان "النظام لم يدخر وسيلة ولا سبيلا الا واتخذه للانتقام ، إعداما وتصفية وإزهاقا للأرواح ، تعذيبا وتنكيلا واعتقالا لم يستثن النساء والأطفال " لافتا إلى أن ذلك ما هو إلا "استمرار لسياسة الاضطهاد و استهدافا لكل معارض او حقوقي".

محتجون يطالبون بالغاء زيارة ولي العهد السعودي

نظّم تحالف "اوقفوا الحرب" وقفة إحتجاجية الخميس (25 يناير 2018) أمام مقر رئاسة الوزراء البريطانية إحتجاجا على التواطؤ البريطاني في العدوان السعودي على اليمن واعتراضا على الزيارة التي يعتزم ولي العهد السعودي محمد بن سلمان إجراءها الى المملكة المتحدة.

شارك في الوقفة ممثلو عشر منظمات حقوقية وإنسانية , من بينها حملة مناهضة تجارة السلحة (CAAT) ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية (BIRD) وسجل المحتجون اعتراضهم على التورط البريطاني في الحرب السعودية على اليمن التي ستدخل عامها الرابع قريبا.

ووجه المحتجون رسالة مفتوحة الى رئيسة الوزراء البريطانية طالبوا فيها تيريزا مي بالغاء الزيارة المقررّة لولي العهد السعودي الى بريطانيا باعتباره شخصا غير مرحب به بسبب مسؤوليته على الحرب على اليمن.

معلومات مغلوطة بشأن منظمة العفو الدولية في تقرير سفارة البحرين

التاريخ: 11 يناير/كانون الثاني 2018

رداً على البيانات الخاطئة التي وردت في تقرير سفارة البحرين بلندن بشأن العمل الذي تخطط له منظمة العفو الدولية حول البحرين، أوضحت المنظمة اليوم طبيعة المباحثات الأخيرة مع السفارة، وحثت السلطات بشكل عام على الرد الإيجابي بشأن المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان التي تثيرها، والطلبات المتكررة للسماح لها بدخول البلد، إلى جانب باقي المنظمات الأخرى المعنية بحقوق الإنسان.------

لقد نشرت وكالة أنباء البحرين يوم 5 يناير/كانون الثاني 2018 التقرير السنوي لسفارة البحرين لدى المملكة المتحدة تحت عنوان "جهود دؤوبة لتأكيد حضور المملكة والتعريف بمواقفها والدفاع عن مصالحها". وشمل التقرير فقرتين عن عمل المنظمة "لتصحيح وجهات النظر السلبية حول ملف الأوضاع الحقوقية في البحرين، وإيضاح المغالطات والسلبيات التي تدور في المملكة المتحدة وغيرها من الدول التي تغطيها السفارة دبلوماسياً". وورد في التقرير "قامت السفارة البحرينية بالرد والاستجابة للاستفسارات والأسئلة المقدمة من البرلمانيين البريطانيين وغيرهم من المنظمات الحقوقية كمنظمة العفو الدولية وغيرهم، بالإضافة إلى تزويد الخارجية البريطانية بآخر المستجدات الحقوقية ليتسنى لها الرد على أية استفسارات نيابية بشكل مفصل".

ومضى التقرير قائلا "وأسفرت جهود السفارة مع منظمة العفو الدولية عن نتائج إيجابية من بينها مبادرة المنظمة لحسن النوايا بالتأكيد بأنها لن تقوم بإصدار أي تقارير بشأن ملف البحرين الحقوقي حتى فبراير/شباط 2018، والتطرق للبحرين بشكل مختصر في تقريرها السنوي بالإضافة إلى تخصيص صفحتين لمملكة البحرين في تقرير المنظمة القادم في شهر فبراير حتى يتسنى للمملكة تقديم أي إيضاحات أو ردود فيما يخص القضايا ذات الاهتمام".

وتشكل هذه البيانات تحريفا خطيرا لنتائج الاجتماع بين ممثلي منظمة العفو الدولية وسفارة البحرين لدى المملكة المتحدة يوم 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2017. وبالإضافة إلى إثارة مخاوف محددة بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك بعض المخاوف الموثقة في تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في سبتمبر/أيلول 2017 والذي عنوانه "لا أحد يستطيع حمايتكم: عام من قمع المعارضة في البحرين"، ناقش الاجتماع الطرق الكفيلة بتحسين الاتصالات بين منظمة العفو الدولية والسلطات البحرينية، ولاسيما أكثر الوسائل فعالية بالنسبة إلى المنظمة لتلقي الردود على الطلبات المتعلقة بتوضيح المواقف المرتبطة برصدها، وتغطيتها الحالية لانتهاكات حقوق الإنسان في البلد.

وأوضحت منظمة العفو الدولية خلال الاجتماع منهجيتها العالمية في إجراء الاتصالات مع الحكومات؛ ولاسيما سعيها إلى الحصول على توضيحات بشأن التطورات المتعلقة بحقوق الإنسان، أو الاطلاع على حالات محددة من السلطات المعنية بهدف عكس أي ردود تتلقاها في منشوراتها. وفي مستوى عملياتي صرف، وافقت منظمة العفو الدولية على بعث نسخ من طلباتها إلى سفارة البحرين في لندن بشأن الحصول على التوضيحات المطلوبة من السلطات الحكومية في البحرين بغية تسهيل عملية الاتصالات. والتزمت السفارة بالمساعدة في الحصول على هذه الردود.

وذكرت منظمة العفو الدولية أيضا أنها ستنشر التقرير السنوي التالي في شهر فبراير/شباط 2018. وأوضحت أن البيانات الواردة في هذا التقرير، الذي يغطي نحو 160 بلدا في مختلف أنحاء العالم، هي ملخصات موجزة، عادة ما تكون عبارة عن صفحتين تقريبا من حيث الطول، لوضع حقوق الإنسان في كل بلد، وليس نتيجة لبحث جديد. ولهذا السبب، فإن المنظمة لا تميل إلى تسليم النتائج الموجزة المذكورة في البيانات إلى الحكومة قبل نشرها.

ولم تلتزم منظمة العفو على الإطلاق بعدم نشر أي وثيقة مرتبطة بالبحرين قبل تاريخ فبراير/شباط 2018، كما لم تلتزم بفرض طول محدد للبيانات الواردة في التقرير السنوي بشأن البحرين، وكذلك لم تلتزم بتسليم البيانات التي في حوزتها إلى السلطات البحرينية بغية التعليق عليها، كما ورد بشكل خاطئ في التقرير السنوي لسفارة البحرين في لندن.

وفي أعقاب الاجتماع مع السفارة البحرينية في لندن يوم 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، قدمت منظمة العفو طلبات لتوضيح عدد من المخاوف الحالية المتعلقة بحقوق الإنسان سواء إلى وزير الداخلية أو إلى وزير العدل في رسائل بعثت بها بتاريخ 21 نوفمبر/تشرين الثاني، كما قدمت في الوقت ذاته نسخا من الرسالتين إلى سفارة البحرين في لندن. ولقد شعرت منظمة العفو بالإحباط لعدم تلقي أي رد على الطلبات التي قدمتها بالرغم من التطمينات التي استلمتها بأن السفارة ستبذل جهدها للحصول على الردود المتعلقة بهذه المراسلات. ولهذا، اضطرت منظمة العفو الدولية إلى نشر بواعث قلقها في بيان للتداول العام بعنوان البحرين: استمرار انتهاكات حقوق الإنسان بلا توقف، وصدر يوم 21 ديسمبر/كانون الأول، بدون تلقي أي رد من السلطات.

وأثارت منظمة العفو الدولية أيضاً خلال اجتماعها مع السفارة بواعث قلقها بشأن تقاعس السلطات البحرينية عن الرد الإيجابي على سلسلة من الطلبات تقدمت بها المنظمة بهدف زيارة البلد؛ وذلك منذ أن سُمِح لها بزيارة البلد في يناير/كانون الثاني 2015. وقدمت هذا الطلب في سياق أن السلطات البحرينية منعت منظمات أخرى معنية بحقوق الإنسان من الدخول إلى البلد في الفترة ذاتها. وأكدت المنظمة على النقطة التي مفادها بأن السلطات البحرينية، إذا كانت ترغب في إثبات أنها جادة في رغبتها في تطوير حوار بناء مع المنظمات الحقوقية، مثل منظمة العفو الدولية، فإنها تحتاج إلى السماح لها بالدخول إلى البلد للقاء المسؤولين الحكوميين، والفاعلين في المجتمع المدني، وغيرهم. ولم تذكر السفارة في تقريرها السنوي أي جهود قامت بها أو لم تقم بها لتسهيل دخول منظمة العفو ومنظمات حقوقية أخرى للبحرين.

وقد كتبت منظمة العفو الدولية إلى السفارة البحرينية لدى المملكة المتحدة بهدف إثارة بواعث قلقها بشأن البيانات المنشورة في تقريرها السنوي، وطلبت أنها ينبغي إما أن تكون صحيحة أو تحتاج للتوضيح.

الثوار يتضامنون مع المعتقلين

المنامة – البحرين اليوم

نفذت مجموعات شبابية يوم السبت ٢٠ يناير ٢٠١٨ عملية ميدانية مشتركة بقطع الشوارع العامة بالإطارات المشتعلة، وشملت العملية مختلف المحاور والبلدات على امتداد خارطة البحرين.

وحملت العملية الموحدة شعار "قادمون يا فبراير الثورة" تحضيرا للفعاليات الشعبية والثورية المرتقبة في الذكرى الجديدة لثورة ١٤ فبراير التي انطلقت في العام ٢٠١١م، كما عبر المحتجون عن التضامن مع رموز وقيادات الثورة المعتقلين في ظل سياسة الانتقام الممنهج التي يتعرضون لها وتهدّد حياتهم بالموت.

وقد شلمت العملية محاور بمنطقة سترة وبلدات الدراز، كرانة، أبوصيبع والشاخورة، كرباباد، جدحفص، البلاد القديم، الديه، المعامير، بوري، دمستان، شهركان، كرزكان، عراد، وغيرها.

وفي السياق نفسه، انطلقت تظاهرات التضامن مع الرموز المعتقلين، وخرج المواطنون في بلدات المعامير، البلاد القديم، كرباباد، وغيرها، رافعين شعار "قادتنا في خطر" في إطار الاحتجاجات الشعبية المتواصلة تنديدا بما يتعرض له المعتقلون من انتهاكات ومضايقات "ممنهجة" انتقاما من صمودهم على مواقفهم الداعمة للحراك الشعبي.

العفو الدولية تدعو لاطلاق سراح الاستاذ مشيمع وبقية الرموز

البحرين اليوم – (خاص)
أطلقت منظمة العفو الدولية نداءا عاجلا للتدخل من أجل إطلاق سراح الرمز المعتقل الأستاذ حسن مشيمع وبقية قادة الثورة المعتقلين، وضمان توفير الرعاية الصحية اللازمة لهم.
وشددت المنظمة في بيان الخميس ١٨ يناير ٢٠١٨ على إطلاق سراح الأستاذ مشيمع و١٠ قادة معارضين آخرين "على الفور ودون قيد أو شرط"، وأكدت بأنهم "سجناء رأي، وتمت إدانتهم لمجرد ممارستهم السلمية لحقوقهم في حرية التعبير والتجمع".
كما حثت المنظمة – وبانتظار الإفراج عن الأستاذ مشيمع – علي تزويده بالرعاية الصحية الكافية "بما في ذلك الأدوية الموصوفة له وإخضاعه للفحوص المنتظمة، ودون عوائق بسبب السجن غير الضروري والممارسات المهينة".
وقد دعت المنظمة إلى الكتابة إلى المسؤولين الخليفيين والسفارات الأجنبية المعتمدة في المنامة بهذا الخصوص.
وذكر البيان بأن الأستاذ مشيمع – ٧٠ عاما – اتصل بعائلته وأبلغهم بأنه يعاني من ارتفاع نسبة السكر في الدم "إلى مستوى عال وخطير"، وقد منعت عنه إدارة سجن جو المركزي من الحصول على دواء السكري المقرر له.

وفي بداية يناير الجاري، راسل الأستاذ مشيمع سلطات السجن طالبا السماح لأسرته بشراء الدواء الخاص بالسكري لتسليمه له، إلا أن إدارة السجن رفضت ذلك وادعت بأنها ستوفر الدواء بنفسها، إلا أن الإدارة لم تعط الأستاذ كامل الأدوية التي يحتاجها.
وأُعطي الأستاذ، منذ شهر أغسطس ٢٠١٧، دواء السكري بشكل متقطع، وفي أكتوبر ٢٠١٧ حُرم من جميع الأدوية، واضطر لاستعمال الدواء من سجين آخر بالمشاركة معه.
وتصر سلطات السجن على أن يرتدي الأستاذ زي السجن الخاص لكي يُنقل إلى عيادة السجن، وهو ما يرفض القيام به.
وأكدت المنظمة بأن هذه "الممارسة" تتعارض مع القاعدة ٤٧ من قواعد "مانديلا" الي تنص على عدم تقييد السجناء المرضى إلا في حال الوقاية من الهروب أو إيذاء أنفسهم.
ويُعاني الأستاذ مشيمع من مشاكل صحية متعددة، بما في ذلك مشاكل في القلب، والمرض السابق بالسرطان الذي يحتاج إلى إجراء عمليات فحص منتظمة، مثل التصوير المقطعي كل ستة أشهر. وكان آخر فحص معه أُجري في سبتمبر ٢٠١٦م.
وقد حُكم على الأستاذ بالسجن مدى الحياة في عام ٢٠١١ "بعد محاكمة غير عادلة بتهمة تتعلق بقيادته السلمية للمظاهرات واسعة الانتشار. وفي القضية نفسها، حُكم على ١١ ناشطا ومعارضا بأحكام تتراوح بين السجن ٥ سنوات والسجن المؤبد" بحسب بيان منظمة العفو.

قلق على مصير المحكومين بالإعدام في المحكمة العسكرية بعد انقطاع المعلومات عنهم منذ ٢٥ ديسمبر

انقطعت الأخبار عن المواطنين الذين أصدرتهم ضد محكمة عسكرية أحكاما بالإعدام في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٧ فيما عبر الأهالي عن القلق على مصيرهم والخشية من تعريضهم لسوء المعاملة، لاسيما وأن المعتقلين المحكومين من أبرز ضحايا الإخفاء القسري في البلاد.
ومنذ إعلان المحكمة العسكرية حكمها بإعدام ٦ مواطنين وإسقاط الجنسية عنهم (بينهم نشطاء سياسيون يتواجدون خارج البلاد)، ومنهم السيد علوي حسين، محمد المتغوي، والسيد فاضل عباس، انقطع الأخبار أو الاتصالات بين المعتقلين المحكومين بالإعدام وأهاليهم، فيما فيما لم يتبين بعد مصيرهم لاسيما وأن المحكمة العسكرية رغم أنها ادعت بأن الحكم "ابتدائي" وأن هناك "فسحة" للاستئناف والطعن فيما تُسمى بمحكمة التمييز، وهو ما يُحاط بالشكوك نظرا لارتباط القضاء – المدني والعسكري بآل خليفة، كما أن السلطات فرضت حظر نشر في القضية التي وُجهت فيها اتهامات إلى المحكومين بـ"تشكيل خلية إرهابية" والشروع فياغتيال "المشير" خليفة أحمد قائد ما يُسمى بقوة دفاع البحرين، وهي التهمة التي لاقت "استهجانا" و"سخرية" واسعة في الأوساط الحقوقية والقانونية.
وتؤكد التقارير الحقوقية الدولية عدم "قانونية" المحكمة العسكرية التي جاءت في أعقاب المرسوم الذي أصدره الحاكم الخليفي حمد عيسى في وقت سابق من العام الماضي بمنح المحاكم العسكرية صلاحية محاكمة المدنيين، وذلك في أعقاب السياسات الانتقامية المتصاعدة التي أخذت وتيرة صاعدة في يونيو ٢٠١٦ بعد إسقاط الجنسية عن آية الله الشيخ عيسى قاسم ومحاكمته بتهم تتعلق بأداء فريضة الخمس، وما أعقب ذلك من حملات اعتقال شاملة للنشطاء والسياسيين ورجال الدين، وما تلا ذلك من عمليات قمع واسعة تُوجّت بالهجوم الدموي على المعتصمين بجوار منزل الشيخ قاسم في ٢٣ مايو ٢٠١٧ واستشهاد ٥ منهم، فيما فُرضت الإقامة الجبرية على الشيخ قاسم منذ ذلك التاريخ.

منظمة "أمريكيون": معاناة ضحية التعذيب علي حبيب صالح ومنعه من العلاج

واشنطن – البحرين اليوم

استعرضت منظمة "أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين" ملف المعتقل البحراني علي حبيب صالح – ٢٥ عاما – ضمن تقارير "ملفات الضحايا" التي تنشرها المنظمة دوريا وتتناول الانتهاكات التي يتعرض لها المعتقلون في البحرين والخليج، بما في ذلك تعريضهم لسوء المعاملة والتعذيب داخل السجن.

وأوضح التقرير الذي نشرته المنظمة في تاريخ ١٩ يناير ٢٠١٨ بأن علي حبيب صالح تعرض للاحتجاز التعسفي والتعذيب والحرمان من الرعاية الصحية من قبل السلطات في البحرين، وذكر التقرير بأن الحكومة الخليفية استعملت "النظام القضائي بشكل تعسفي" ضد علي حبيب، حيث تم اعتقاله ٥ مرات.

وقد حُكم عليه بعد اعتقاله الأول غيابيا بتهمة "إشعال النار في سيارة الشرطة"، وتمت تبرئته لاحقا. وفي المرة الثانية، تم اعتقال علي بالتهمة نفسها، وحُكم عليه بالسجن لمدة ٤٥ يوما، وأُفرج عنه في اليوم التالي، ليتم اعتقاله للمرة الثالثة من قبل شرطة المرور بزعم الاشتباه في الجريمة نفسها. وقد نُقل إلى سجن "مدينة حمد"، وتعرض هناك للتعذيب، ليتم إطلاق سراحه لاحقا، ثم أعادت السلطات فتح القضية التي بُرّيء منها، وتمت إدانته والحكم عليه بالسجن لمدة ٣ سنوات.

وفي اعتقاله الخامس بتاريخ ٩ مارس ٢٠١٧؛ تم اختطاف علي من قبل ميليشيات مسلحين هاجمت منزل والده "دون أمر قضائي". ونُقل إلى مركز شرطة "مدينة حمد"، ليتعرض مجددا للتعذيب لمدة ٥ أيام. وشمل التعذيب الاعتداء عليه بالضرب والتعرية القسرية والإهانات اللفظية والصدمات الكهربائية. وأُدين مرة أخرى غيابيا وُحكم عليه بالسجن لمدة ٧ سنوات في ٢٢ أكتوبر ٢٠١٧، وعلى الرغم من أن عقوبته خُفضت بعد ذلك إلى ٥ سنوات، إلا أن مجموع سنوات حكمه بلغت ٨ سنوات بضم الحكم السابق.

وقالت منظمة "أمريكيون" بأن الحكومة في البحرين – وإضافة إلى إدانة علي في محاكمة غير عادلة وتعرضه للتعذيب – فقد عمدت إلى عدم توفير الرعاية الصحية الكافية والضرورية له أثناء احتجازه، حيث يعاني علي من مرض فقر الدم المنجلي، وقد أهملت السلطات توفير الرعاية الصحية له رغم الطلبات المتكررة من قبل عائلته. وقد قدمت عائلته في ٥ نوفمبر ٢٠١٧ شكوى إلى ما تُسمى بأمانة التظلمات بوزارة الداخلية بشأن تدهور صحة علي. وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، وفي أعقاب جهود ناشطي المجتمع المدني ووالديه؛ نُقل علي عبارة سيارة إسعاف إلى المستشفى العسكري وهو في حال من الألم الشديد. وبعد ٢٥ يوما قضاها في المستشفى؛ أُعيد علي إلى السجن خلافا للنصائح الطبية بعد تدهور وضعه الصحي إلى حالة الفشل الكلوي.

وفي ديسمبر ٢٠١٧، تلقت عائلته مكالمة من ضابط من "أمانة التظلمات"، واعدا بالسماح بتدخل طبي لمعالجة علي، غير أنه لم يتم اتخاذ أي إجراء حتى يناير ٢٠١٨، وبعد طلب آخر تقدمت به العائلة لنقله عبارة سيارة الإسعاف؛ نُقل مرة أخرى إلى المستشفى العسكري، وعند عودته إلى السجن صادر أحد عناصر المرتزقة دواءه، وفي ١٤ يناير ٢٠١٨ قدمت عائلته شكوى أخرى إلى "أمانة التظلمات".

المعتقل السيد هادي نعمة: أشعر بالخوف في الحبس الانفرادي

المنامة – البحرين اليوم

يعاني المعتقل السيد هادي علي نعمة – ١٧ عاما – من سوء المعاملة والتعذيب داخل سجن جو المركزي في البحرين، وشكى من نقله إلى سجن العزل بعد تعرضه للضرب والاستفزاز من قبل قوات السجن.

ونقلت الناشطة الحقوقية ابتسام الصائغ عن عائلة السيد هادي – من سكنة إسكان عالي – بأن سلطات السجن مارست سلسلة من المضايقات ضده حتى بعد الحكم عليه بالسجن سنتين بتهم تتعلق بالأوضاع السياسية في البلاد، وقالت العائلة بأنه عبر لها عن "الخوف والرعب" بسبب نقله إلى العزل الإنفرادي منذ شهرين.

وقد تعرض السيد هادي للاعتقال في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٦ وكان في سنّ الخامسة عشر عاما. وعانى من الإخفاء القسري ليومين، وتلقت عائلته بعدها اتصال منه أفاد بتواجده في مبنى التحقيقات الجنائية – سيئة الصيت – لتنقطع أخباره بعده لمدة أسبوعين، ما دعا العائلة للسؤال عن مكان في مراكز الشرطة، ولكنها لم تحصل على معلومات حول مكان اعتقاله أو التهم الموجهة ضده، وتخلل ذلك رفع شكاوى إلى ما تُسمى "أمانة التظلمات" التابعة لوزارة الداخلية الخليفية، إلا أن سوء المعاملة استمرت ضد السيد هادي حيث شوهدت آثار التعذيب واضحة على جسده وحالته النفسية خلال زيارة عائلية بتاريخ ٩ يناير ٢٠١٧م.

ويعاني السيد هادي – الذي ينتظر أحكاما إضافية بعد توجيه اتهامات جديدة ضده – من أمراض جلدية، كما أنه بحاجة إلى نظارة طبية بسبب ضعف بصره، ولا تزال العائلة بانتظار موافقة من الجهات الرسمية لعرضه على الطبيب، ودعت إلى إنهاء توقيفه في العزل الإنفرادي والتوقف عن استهدافه، كما أطلقت نداءا إلى الجهات الحقوقية للعمل على وقف المضايقات التي يتعرض لها.

يونس سلطان ينشر إفادة بتعرضه للتعذيب واللجوء إلى فرنسا

أفاد المواطن البحراني يونس أحمد سلطان بتعرضه للتعذيب والتحرش الجنسي في إحدى مراكز التحقيق في البحرين لإجباره على التعاون مع الأجهزة الخليفية وتقديم معلومات حول نشاط حقوقيين بحرانيين في خارج البلاد، ومنهم شقيقة الناشط الحقوقي محمد سلطان المقيم في فرنسا.

وفي إفادة نشرتها منظمات حقوقية بحرانية الأربعاء ٣ يناير ٢٠١٨م، أفاد سلطان بأنه تعرض في شهر نوفمبر ٢٠١٧ للتحقيق والتعذيب والتهديدات المتواصلة من قبل ضباط خليفيين، وبينهم الجلاد المعروف طاهر العلوي في مركز شرطة دوار ١٧، حيث تمت إساءة معاملته وتعريته من ملابسه بحضور العلوي الذي تعدّى عليه لفظيا وعلى انتمائه المذهبي.

وذكر سلطان بأن الجلاد العلوي أعطاه مهلة من أجل اتخاذ قرار للعمل مخبرا وتقديم معلومات عن عمل النشطاء في الخارج، وقد تلقى اتصالا من العلوي فجرا بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠١٧ وتوعّده وقال له "انتهى الموعد الخاص بك". وقد اضطر سلطان في نفس اليوم لمغادرة البلاد، حيث وصل إلى فرنسا وتقدّم بطلب اللجوء السياسي. ومتكررة".

"هيومن رايتس ووتش":
السعودية كثفت الاعتقالات وملاحقة النشطاء المطالبين بإصلاحات

الخميس ١٨ يناير ٢٠١٨

قالت "هيومن رايتس ووتش" اليوم في تقريرها السنوي 2018 إن السعودية أقرت إصلاحات في 2017 لتعزيز حقوق المرأة، بما فيها إنهاء حظر قيادة النساء، ولكنها كثفت الاعتقالات وملاحقة النشطاء المطالبين بإصلاحات أو المعارضين سلميا.

وقالت المنظمة في تقرير لها : بصفتها قائدة التحالف الثُماني الذي بدأ عملياته العسكرية ضد الحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح منذ 26 مارس/آذار 2015، ارتكبت السعودية العديد من انتهاكات القانون الإنساني الدولي. وثّقت هيومن رايتس ووتش 87 هجمة غير قانونية نفذها التحالف، قد يرقى بعضها إلى جرائم حرب، أسفرت عن مقتل 1000 مدنيّ، وأصابت منازل وأسواق ومستشفيات ومدارس ومساجد.

وقالت سارة ليا ويتسن، مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: "صورة محمد بن سلمان كرجل إصلاحي – التي صُرفت عليها أموال كثيرة – تسقط في وجه الكارثة الإنسانية في اليمن وأعداد النشطاء والمعارضين السياسيين القابعين في السجون السعودية بتهم زائفة. الإصلاحات القليلة المتعلقة بحقوق المرأة لا تغطي الانتهاكات السعودية الممنهجة".

في "التقرير العالمي" الصادر في 643 صفحة، بنسخته الـ 28، تستعرض هيومن رايتس ووتش الممارسات الحقوقية في أكثر من 90 بلدا. في مقالته الافتتاحية، كتب المدير التنفيذي كينيث روث أن القادة السياسيين الذين تحلّوا بالإرادة للدفاع عن مبادئ حقوق الإنسان أظهروا أن من الممكن الحد من الأجندات الشعبوية السلطوية. عندما تضافرت جهودهم مع تحركات الجماهير والفاعلين المتعددين، أثبتوا أن صعود الحكومات المناهضة للحقوق ليس حتميا.

واضاف التقرير: في 2017، كان هناك أكثر من 12 ناشطا بارزين يقضون أحكاما مطولة بالسجن بعد أن أدينوا بتهم غير واضحة على خلفية نشاطاتهم السلمية. يُواجه آخرون المحاكمة لنفس التهم. في 5 يونيو/حزيران، قطعت السعودية والبحرين والإمارات علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، وطردت المواطنين القطريين من أراضيها، وأعادت مواطنيها من قطر. في أواسط سبتمبر/أيلول، اعتقلت السلطات السعودية عشرات الأشخاص، من بينهم رجال دين ومثقفون بارزون، في ما بدا أنه هجمة ممنهجة على المعارضين. في 4 نوفمبر/تشرين الثاني، اعتقلت السعودية أمراء ومسؤولين حكوميين حاليين وسابقين ورجال أعمال بتهم فساد. احتُجز بعضهم في فندق 5 نجوم في الرياض، ونقلت وسائل إعلام أنهم أُجبروا على التخلي عن ممتلكاتهم بدون أي إجراء قانوني، من أجل الإفراج عنهم.

وتابع التقرير : أعدمت السعودية 133 شخصا بين يناير/كانون الثاني وأوائل ديسمبر/كانون الأول 2017. من الذين أُعدموا، 57 شخصا أدينوا بجرائم تهريب مخدرات غير عنيفة. بموجب القانون الإنساني الدولي، على الدول عدم اللجوء إلى الإعدام إلا في "الجرائم الأكثر خطورة".

واكد التقرير: لا تقبل السعودية بممارسة الشعائر الدينية علنا لأي دين غير الإسلام. تميّز الحكومة دائما ضد الأقليات المسلمة، لا سيما الشيعة الاثني عشرية والإسماعيلية، بما في ذلك في التعليم الرسمي، النظام القضائي، الحرية الدينية، والتوظيف. تهين السلطات الدينية التابعة للحكومة الشيعة في بياناتها العامة ووثائقها رغم تعهد محمد بن سلمان بعودة السعودية إلى "الإسلام المعتدل".

واضاف : لا يزال نظام ولاية الرجل قائما في السعودية رغم إصلاحات 2017 الحكومية التي تحظر فرض قيود وصاية ذكورية "غير رسمية". في ظل هذا النظام، تضطر النساء إلى طلب الإذن من وليّ الأمر – الذي يكون عادة الزوج أو الأب أو الأخ أو الابن – من أجل السفر أو الزواج أو إطلاق سراحهن من السجن. قد تضطر النساء إلى موافقة وليّ الأمر للحصول على وظيفة أو الرعاية الصحية. تواجه النساء العديد من العقبات للقيام بمعاملات بدون قريب ذكر، منها استئجار شقة أو رفع دعوى قانونية. في سبتمبر/أيلول، أعلنت السلطات أنها ستُنهي حظر قيادة النساء في يونيو/حزيران 2018، لكن بعض الناشطات الحقوقيات قلن إن السلطات حذرتهن من التعليق على الإعلان. وختم التقرير بالقول : "على السعودية الإفراج عن النشطاء المعتقلين واتخاذ خطوات عملية واضحة إضافية لإظهار نية الحكومة في تحسين سجلها القاتم في مجال حقوق الإنسان".

خبراء بالأمم المتحدة يطالبون السعودية بالإفراج عن عشرات الدعاة

دعا خمسة خبراء مستقلين يعملون لدى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، المملكة العربية السعودية إلى الإفراج عن عشرات الناشطين الحقوقيين الذين تعتقلهم منذ سبتمبر/أيلول الماضي.

وقال الخبراء في بيان مشترك إن "أكثر من 60 من رجال الدين والكتاب والصحفيين والأكاديميين والناشطين البارزين سجنوا".

وألقى البيان الضوء على الداعية سلمان العودة والكاتب عبد الله المالكي وعيسى بن حميد الحميد، من الجمعية السعودية للحقوق المدنية والسياسية المحظورة.

ولم يصدر ردود فعل فوري من جانب الحكومة السعودية، التي تنفي دائما وجود سجناء سياسيين لديها. لكن مسؤولون كبار بالمملكة اعترفوا بأن مراقبة الأنشطة ضروري للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.

السعودية دائما ما تنفي وجود معتقلين سياسيين لكن مسؤولين اعترفوا بمراقبة الأنشطة حفاظا على السلم الاجتماعي

وأوضح الخبراء أن هؤلاء سجنوا بعد ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية بصورة سلمية، ونددت منظمة العفو الدولية وهيومان رايتس ووتش بالاحتجاز. لكن تلك هي واحدة من المرات النادرة التي ينتقد فيها خبراء الأمم المتحدة الرياض.

وقال الخبراء في بيانهم "نشهد اضطهادا للمدافعين عن حقوق الإنسان، لمجرد أنهم يمارسون حقوقهم في حرية التعبير والتجمع والاعتقاد وتكوين جمعية، ويتعرضون لانتقام لما يقومون به".

وشجب الخبراء الأمميون، "الانتشار الواسع للنمط المقلق من الاعتقال والاحتجاز التعسفي"من خلال استخدام قوانين مكافحة الإرهاب وتلك المتعلقة بأمن المملكة.

ووصف الخبراء الداعية الاسلامي العودة، بأنه "إصلاحي" ورجل دين مؤثر حث على زيادة احترام حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية.

وتحدثوا أيضا عن الأكاديمي والكاتب المالكي، ورجل الأعمال عصام الزامل، وعبد العزيز الشبيلي وعيسى بن حميد.

وأشار البيان أيضا إلى أن السعودية واصلت ممارسة إسكات الأصوات، والاعتقال التعسفي، والاحتجاز، والاضطهاد للمدافعين عن حقوق الإنسان والمنتقدين، على الرغم من انتخابها عضوا في مجلس حقوق الإنسان في نهاية عام 2016.

ويمتلك محققو الأمم المتحدة ولاية دولية لبحث قضايا الاعتقالات والاحتجاز التعسفي، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والحق في الحرية والرأي والتعبير، وحرية الدين أو المعتقد، وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب.

ولم يذكر البيان اعتقالات نوفمبر/ تشرين الثاني، والتي طالت حوالي 200 من الأمراء والوزراء ورجال الأعمال محتجزين في فندق ريتز كارلتون الفاخر في الرياض، بسبب ما قالت الحكومة إنها حملة ضد الفساد، وأطلقت سراح بعضهم بعد ذلك في تسويات مالية.

"مملكة الإضطهاد" تقرير لمنظمة سلام استهداف علماء الدين الشيعة في البحرين في سبعة اعوام

أصدرت اليوم منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان تقريراً حقوقياً (مرفق) بعنوان: "مملكة الإضطهاد" يهدف إلى رصد انتهاكات حقوق الإنسان ضد علماء الدين الشيعة في البحرين وذلك في الفترة ما بين عامي (2011-2017) وقد شملت هذه الانتهاكات إصدار أحكام الإعدام والمؤبد واسقاط الجنسية والترحيل القسري والاعتقال التعسفي إضافة إلى تعرض العديد منهم للإهانة والتعذيب الجسدي.

يكشف التقرير أن السلطات الأمنية في البحرين قامت باستدعاء (156) من علماء الدين الشيعة على خلفية خطاباتهم أو توجهاتهم العقائدية أو آراءهم السياسية، كما بيّن قيام السلطات الأمنية باعتقال (89) عالم دين بشكل تعسفي، وقد تنوعت الطرق بين الاعتقال عبر المنافذ البرية أو المنافذ الجوية أو عبر مذكرات استدعاء أو في نقاط التفتيش او من خلال مداهمة منازلهم، في حين أن الأحكام القضائية استهدفت 50 عالم دين في قضايا مختلفة بأحكام قضائية قاسية و مجحفة وصلت الى حد الإعدام والمؤبد وإسقاط الجنسية وغرامات مالية مغالية جداً.

كما استمرت السلطات في الانتهاكات بحق علماء الدين، حيث بلغ عدد المحكومين بالإعدام منهم 3 وأسقطت جنسية 19 من ضمنهم ثلاثة من كبار علماء البحرين برتبة آية الله وهم الشيخ عيسى قاسم والشيخ محمد سند والشيخ حسين نجاتي والذي تم ترحيله قسرياً في شهر ابريل 2014 كما تم اصدار أحكام المؤبد ضد 8 منهم دون حصولهم على ضمانات قضائية عادلة ومخالفة بذلك المعاهدات والمواثيق الدولية، ويلخص جدول (1) عدد العلماء الشيعة الذين كانوا ضحايا هذه الإنتهاكات والأحكام الجائرة.

هذا وقد رصد التقرير قيام السلطات بالتدخل غير المبرر في إيقاف 5 من خطباء المنبر الديني وإبلاغهم بتوقيفهم عن الخطابة الدينية أو ممارسة أي دور وعظي في المساجد التي يؤدون الفرائض الدينية بها.

تعليقاً على التقرير وما تضمنه يقول سيد عباس شبّر، رئيس وحدة الحريات الدينية في سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان "الأرقام والإحصائيات الواردة في التقرير تعكس واقع انتهاكات حرية الدين والمعتقد ضد الشيعة في البلاد، ولا سيما علماء الدين". ويضيف قائلاً : "يشير التقرير الى العدد الإجمالي للانتهاكات بلغ 313 انتهاكًا منذ عام 2011 إلى عام 2017، كما أن استمرار الاستهداف ضد الشيعة يسلط الضوء على عدم وجود جهود جادة نحو خلق مساحة مليئة بحرية الدين والمعتقد داخل البلاد، وهذا يشير أيضًا إلى أن السلطات ليس لديها مبادرات ذات مغزى نحو أي إصلاح على مستوى حقوق الإنسان وخاصة فيما يتعلق بحرية الدين والمعتقد".

هذا ويطلب التقرير من الأطراف الدولية ممارسة الضغط على حكومة البحرين من أجل وقف استهداف رجال الدين الشيعة ووقف سياساتها التمييزية ضد المواطنين الشيعة، كما يحث الهيئات الدولية على تحديد الانتهاكات على عاتق السلطات في البحرين فيما يتعلق بقواعد ومعايير حقوق الإنسان الدولية، خاصة فيما يتعلق بجميع ممارسات التعذيب والإذلال والاعتقالات التعسفية ضد المعارضين السياسيين بتهم تتعلق بالحريات الدينية أو الحريات العامة وحق التعبير.

وفي التوصية، يناشد التقرير حكومة البحرين أن تستجيب فورًا لطلبات الزيارات التي يقدمها المقررون الخاصون الدوليون والتي لا تزال السلطات الأمنية تمنعها بحجج واهية، كما يطالب الحكومة بإسقاط جميع التهم المتعلقة بممارسة الحريات السياسية والإفراج عن هؤلاء الذين يحتجزون ويحكم عليهم في محاكم غير عادلة وبموجب أحكام قانون العقوبات الجنائي أو مواد قانون مكافحة الإرهاب والمخالفة للشرعة الحقوقية الدولية.

تجدر الإشارة إلى أن منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان أصدرت في فترات سابقة عددًا من التقارير حول الاضطهاد والتمييز الطائفي ضد المواطنين الشيعة في البحرين، ودعت المجتمع الدولي للتدخل فورًا من أجل وقف هذه الانتهاكات.

تقرير رويترز حول تدهور حقوق الانسان في البحرين

(قال نشطاء يوم الخميس ٢٥ يناير ٢٠١٨ إن وضع حقوق الإنسان في البحرين تدهور بشكل كبير على مدى العام المنصرم بسبب تراجع الضغط الدولي عليها، بحسب ما نقلت وكالة "رويترز".

وقال برايان دولي من منظمة (هيومن رايتس فيرست) ومقرها الولايات المتحدة "تنزلق البحرين حاليا وبشكل واضح إلى اتجاه جديد وخطر مع اعتقال 37 شخصا يوم أمس وحده".

وأضاف "المستوى الضعيف إلى حد ما من الردع الذي كان موجودا من قبل تلاشى تقريبا" مشيرا إلى أن دولا ذات تأثير على البحرين مثل الولايات المتحدة وبريطانيا بحاجة إلى تكثيف انتقاداتها.

وواصلت البحرين، التي تعيش فيها أغلبية من الشيعة وتحكمها أسرة حاكمة سنية، شن حملة أمنية على نشطاء المعارضة منذ أن أخمدت احتجاجات مطالبة بالديمقراطية في ٢٠١١.

وحظرت السلطات (الخليفية) جماعات سياسية معارضة وألغت جوازات سفر معارضين واعتقلت من تشتبه في أنهم "متشددون". ويقول نشطاء إن الكثير من الاعتقالات تمت لأسباب سياسية وتنتهك حقوق الإنسان للمعتقلين.

وتنفي (السلطات في) البحرين، حيث يتمركز الأسطول الخامس الأمريكي، شن حملة على المعارضة وتقول إنها تواجه تهديدا من "متشددين" تدعمهم عدوتها اللدود إيران.

وردا على طلب للتعليق أشارت سفارة آل خليفة في بريطانيا إلى بيان صدر سابقا يؤكد "التزام المملكة بالشفافية وحماية حقوق الإنسان المكفولة بموجب الدستور وكذلك بموجب المعاهدات والالتزامات الدولية"، بحسب زعمها.

وقال نشطاء في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان في مؤتمر صحافي في لبنان يوم الخميس إن الموقف ازداد سوءا حيث ينتظر ١٩ شخصا تنفيذ حكم الإعدام بحقهم وتجدد تقارير عن التعذيب في السجون وبمحاكمة مدنيين أمام محاكم عسكرية.

وفي يناير من العام الماضي أعدمت البحرين ثلاثة شيعة أدانتهم بقتل ثلاثة من رجال الشرطة في هجوم بقنبلة في ٢٠١٤ وكانت تلك هي أول إعدامات من نوعها منذ عقدين وأثارت احتجاجات.

ومن المقرر أن تجري البحرين انتخابات برلمانية في ٢٠١٨.

وعبر النشطاء أيضا عن قلقهم بشأن ما يتردد عن الحالة الصحية للناشط الحقوقي المعتقل نبيل رجب وطالبوا بتقديم رعاية صحية مناسبة له.

وقال ديميتريس كريستبولوس رئيس الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان في مطالبته بالإفراج عن رجب وهو نائب الأمين العام للمنظمة "المؤشرات المقلقة تضاعفت مؤخرا... بشأن ظروف اعتقاله".

ومنذ ٢٠١١ سجن رجب عدة مرات حيث كان شخصية بارزة في الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية وقتها. ويواجه رجب عقوبة تصل إلى السجن ١٥ عاما بسبب تصريحات له على تويتر عن الحرب في اليمن. ومن المقرر صدور حكم بحقه في 21 فبراير شباط.

وقال الشيخ ميثم السلمان من مركز البحرين لحقوق الإنسان إن رجب يتعرض لخطر حقيقي.

سبعة اعوام والثورة ماضية — البقية من ص 1

بشع تواصل طوال السنوات الماضية وبلغ ذروته العام الماضي باستهداف سماحة الشيخ عيسى احمد قاسم، الرجع الديني والسياسي الكبير. في العدوان الذي شنته قوات الامن في اغسطس الماضي استشهد خمسة من الشباب في باحة منزل الشيخ باطلاق الرصاص الحي عليهم. جاء ذلك في الوقت الذي كانت منطقة الدراز تتعرض فيه لحصار جائر استمر عاما كاملا تعرض المواطنون خلاله لاصناف الاهانة والقمع، تماما كما تفعل قوات الاحتلال الاسرائيلية. ومع ذلك لم يسجل اي تراجع في الموقف الشعبي المطالب بالتغيير السياسي. في هذه الاثناء اصبح الخليفيون عبيدا للنظام السعودي، لا يجرأون على عصيان اوامرهم لحظة واحدة. فحين قرر محمد بن سلمان شن عدوانه على اليمن قبل ثلاثة اعوام لم يكن امام الطاغية وعصابته سوى الانصياع واعلان المشاركة في ذلك العدوان الفاشل الذي بددا احلام طاغية الرياض وادخله في نفق ضيق لن يخرج منه الا بالهزيمة. ثم افتعل محمد بن سلمان الازمة مع دولة قطر فلم يكن امام الطاغية الخليفية الا الامتثال للاوامر السعودية بقطع العلاقات مع الدوحة، برغم عدم وجود اية مشكلة معها.

سبعة اعوام من الصمود الشعبي في البحرين امام اكبر عدوان يشنه التحالف الخليفي – السعودي – الاماراتي اكد عددا من الحقائق: اولها ان الازمة في البحرين تجاوزت الحلول السياسية، فلم يعد هناك مجال لحل الازمة الا بسقوط النظام الخليفي بعد ان اصبح سجله ينضح بدماء الشعب بدون توقف. ثانيا: ان الثوار اكتسبوا من التجارب الميدانية ما وفر لهم مناعة ضد محاولات الاستغفال او التضليل، فاصبحوا يهتفون بصوت واحد بدون توقف: الشعب يريد اسقاط النظام. انه الوعي الثوري الذي لا يتوفر الا لمن يكتسب خبرته السياسية والميدانية ممتزجة بدماء التضحية والفداء. ثالثا: ان احدا لم يعد قادرا على رفع الصوت للمطابة بحل سياسي لان الحوادث تجاوزت ذلك وازالت اية ارضية لاي حوار سياسي مع الخليفيين سوى ما يؤدي الى تسليم السلطة للشعب. وما ان يطلق شخص ما او عالم دين دعوة لـ " الحوار" حتى يأتيه الرفض المطلق من كل زاوية. فما اكثر ضحايا القمع الخليفي الذين امتزج رفض النظام بدمائهم فاصبحوا ينظرون الى الخليفيين اعداء تاريخيين للبلاد والشعب، يستحيل التعايش معهم او القبول بوجودهم حكاما. رابعا: ان الشعب حقق ذلك برغم العنف الخليفي المفرط. وبقي ملتزما باساليبه السلمية، ورافضا العنف والارهاب اللذين التزم بهما الطاغية نهجا ثابتا في التصدي للشعب. وقد انتصرت السلمية الشعبية على اساليب القمع والارهاب السلطويين، وحظيت ثورة الشعب بدعم معنوي من احرار العالم والمنظمات الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني. خامسا: ان آفاق التعايش الخليفي – البحراني انسدت تماما، وتعمقت ثقافة المفاصلة بين الطرفين بعد ان شعر البحرانيون بان الخليفيين تحولوا الى أعداء حقيقيين يستحيل التعايش معهم ضمن اية صيغة مقترحة. ولذلك فان قرار الشعب الاستمرار في الثورة السلمية بدون توقف او تراجع او استسلام او تحاور مع الخليفيين من شأنه ان يفضي الى تمديد بقائهم في الحكم.

وثمة عقيدة راسخة لدى قطاعات الشعب الصامدة تؤمن بحتمية النصر المؤزر على الحكم الخليفي الذي اصبح نظام احتلال بامتياز، وتعمق اعتماده على الاجانب لحمايته من غضب الشعب المظلوم. وهكذا اصبح هناك طرفان لا يلتقيان: شعب البحرين ومعه علماؤه ونشطاؤه ومفكروه وثواره، والخليفيون مدعومين بقوى اجنبية ومرتزقة جيء بهم من كل زاوية. انها الحقيقة التي يراها من يزور البحرين او يخطط لتغطية شؤونها. هذه العقيدة اصبحت اساسا لرؤية القطاعات البحرانية الشعبية على اختلاف انتماءاتها. فليس هناك انسان حر شريف يقبل باطالة عمر الحكم الخليفي يوما واحدا بالدخول معه في جولة حوارية غير مرشحة للنجاح باية صورة وفي اي ظرف. لقد حسمت الثورة البحرانية امرها منذ الايام الاولى لانطلاقتها: فلا تعايش مع الخليفيين، ولا حوار الا لتخليصهم من الطاغية، ولا تراجع عن المطالب التي ضحى الشهداء من اجلها، ولا مصافحة مع الايدي التي تلطخت بدماء الشهداء وعذبت النساء وهدمت المساجد. هذه هي رسالة ثورة البحرين للعالم خصوصا داعمي العصابة الخليفية المجرمة التي انتهى عهدها وحان وقت رحيلها.

باقون في الميادين حتى الصبح

باقون نفترش الظلام وعشنا الليل الطويل
فالليل مهما طال يأتي بعده صبح جميل
والظلم لا يبقى وان طال السرى، ميلا فميل
والشعب حين يريد، يسقط للثرى قن عميل
والحق يعلو والطغاة امامهم ليل طويل
سنثور رغم العاديات وظلمها والمستحيل
فليقتلوا وليعدموا فالشعب باق لا يميل
سبع عجاف خالها أحرارنا دهرا طويل
او يسجنوا فالسجن في جدرانه مجد أثيل
يرتاده الثوار جيلا يقتفي آثار جيل
أعرفت عملاقا سوى من عاش في السجن الطويل
قتلوا وعاث المفسدون وكل طاغية عميل

من يمش في درب الصعاب ينوء بالعبء الثقيل
صحراء قاحلة مشاها العاشقون بلا دليل
في قلبهم نار الجوى وبكفهم سيف صقيل
غرفوا المعين عشية فانتابهم نوم طويل
عشقوا المشيمع صامدا، هيهات عنه من بديل
عبد الوهاب امامهم عنوان مجدهم الاصيل
من علم الشعب الصمود سوى عبد الجليل
كل الذين بقلب هذا السجن عملاق طويل
ثوارنا كتبوا لنا التاريخ ليس له مثيل
حرية حمراء يطرق بابها النفر القليل
أجسادهم كانت هديتهم لشعب لا يميل
الكل منهم كان للطاغوت كابوسا ثقيل
كلا ورب الباسقات وما بارضي من نخيل
لا لن نحيد ولن نكل ولن نلين ولن نميل
لن ننحني للحزن ، لا نهوى البكاء او العويل
انا هنا باقون والطاغوت آذن بالرحيل